موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غـزة

أ. أحمد السيد إبراهيم عبد الرازق(*)

أ.د. صبحي قنصوة(**) أ.د. طارق فهمي(***)

• **مُلخص:**

بدأت حقبة جديدة من العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية، ولاسيما بعد سيطرة حركة حماس علي قطاع غزة بعد إطاحتها بحركة فتح في يونيو 2007، حيث أغلقت إسرائيل حدودها مع غزة، الأمر الذى يشير إلى أن حركة فتح لم تعد توفر الأمن في القطاع. وكانت تأمل إسرائيل أن يقوض الحصار من شعبية حماس وفى خلال ذلك، واصلت حماس إطلاق الصواريخ على المستعمرات الإسرائيلية الواقعة بالقرب من حدود غزة، فى مقابل رد إسرائيل بالغارات الجوية.

شنت إسرائيل عملية الرصاص المصبوب ضد حركة حماس (تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية منظمة إرهابية أجنبية) فى قطاع غزة يوم 27 ديسمبر 2008، بدأت العملية العسكرية بالضربات الجوية ضد أهداف محددة مسبقة للحركة بالإضافة إلى مخازن الأسلحة والذخائر والمنشآت العسكرية، كما تم استهداف البنية التحتية التى يعتقد أنها تدعم حركة حماس، وكذلك الأنفاق على طول الحدود مع مصر، وأشار عدد من المراقبين إلى أن قائمة الأهداف كانت فضفاضة بشكل كبير، إضافة إلى أن إسرائيل لم تميز بين ما هو أهداف مدنية وأخرى عسكرية كما تم قتل عدد من قادة حماس ومن أبرزهم وزير داخلية حماس سعيد صيام.

أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة والتى استمرت لمدة 22 يوماً، إلى إحالة هذا الملف المتعلق بالحرب على غزة إلى الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها لمناقشة مشروعات القرار المتعلقة بالقضية فى إطار ذلك.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(***) أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غزة

تناولت الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة (مجلس الأمن الدولى – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان)، فقد أصدر مجلس الأمن القرار 1860 (2009)، يدعو إلى وقف فورى ودائم لإطلاق النار فى قطاع غزة وهو ما يفتح الطريق أمام الأمم المتحدة لتستأنف على وجه السرعة إيصال المعونة الإنسانية والمواد الطبية والغذائية ولابد لجميع الأطراف فى إسرائيل وقطاع غزة مراعاة هذا الجهد الإنسانى، والانتقال سريعاً إلى عملية إعادة بناء ما تم تدميره فى العمليات العسكرية، كما أن الأمم المتحدة مستعدة للمساهمة فى عملية إعادة البناء ودعمها.

في الجمعية العامة حصل مشروع القرار المصرى على الاغلبية، والذى جاء بعنوان "قرار الجمعية العامة بتأييد الوقف الفورى لإطلاق النار وفقا لقرار مجلس الأمن 1860(2009)"، وأعرب المشروع عن القلق الشديد إزاء التطورات على الأرض منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 1860(2009) الصادر فى 8 يناير 2009، وبصفة خاصة إثر العملية العسكرية المكثفة فى قطاع غزة التى تسببت فى وقوع خسائر فادحة فى الأرواح بين المدنيين، وقصف مقر الأمم المتحدة وأماكن عمل وسائط الإعلام وهياكل الخدمات الأساسية العامة.

الكلمات المفتاحية: غزة – إسرائيل – مجلس الأمن – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان– مصر.

مجلة الدراسات الإفريقية 508

- **Abstract:**

New era of Israeli-Palestinian relations has begun, especially after Hamas took control of the Gaza Strip after it toppled Fatah in June 2007. Israel closed its borders with Gaza, which indicates that Fatah no longer provides security in the Strip. Israel had hoped that the blockade would undermine Hamas' popularity. Meanwhile, Hamas continued firing rockets at Israeli settlements near the Gaza border, in return for Israel's response with air strikes.

Israel launched Operation Cast Lead against Hamas (classified by the United States as a foreign terrorist organization) in the Gaza Strip on December 27, 2008. The military operation began with air strikes against predetermined targets for the movement, in addition to weapons and ammunition depots and military installations. Infrastructure that is believed to have been targeted was also targeted. It supports Hamas, as well as the tunnels along the border with Egypt, and a number of observers indicated that the list of targets was broadly broad, in addition to that Israel did not distinguish between what are civilian and military targets, and a number of Hamas leaders were killed, most notably the Minister of Interior Hamas Said Siam.

The Israeli military operations on the Gaza Strip, which lasted for 22 days, led to the referral of this file related to the war on Gaza to the United Nations in its various organs to discuss draft resolutions related to the issue in this context.

The United Nations, with its various organs (the UN Security Council - the General Assembly - the Human Rights Council), has addressed the Security Council, the Security Council issued resolution 1860 (2009), calling for an immediate and permanent ceasefire in the Gaza Strip, which opens the way for the United Nations to resume urgently the delivery of Humanitarian aid, medical and food supplies. All parties in Israel and the Gaza Strip must take into account this humanitarian effort, and move quickly to the process of rebuilding what was destroyed in the military operations, and the United Nations is ready to contribute to and support the reconstruction process.

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غـــزة

In the General Assembly, the Egyptian draft resolution obtained a majority, which was entitled “The General Assembly’s decision to support an immediate ceasefire in accordance with Security Council resolution 1860 (2009).” The draft expressed serious concern about developments on the ground since the adoption of Security Council resolution 1860 (2009) issued On January 8, 2009, in particular, following the intensified military operation in the Gaza Strip, which caused heavy loss of life among civilians, and the bombing of the United Nations headquarters, media workplaces and public infrastructure.

Key words: Gaza - Israel - Security Council - General Assembly - Human Rights Council - Egypt.

مجلة الدراسات الإفريقية 510

- **مقدمة:**

يتأثر السلوك التصويتي للدولة تجاه ما يُطرح من قضايا فى الأمم المتحدة بالعديد من العوامل والمتغيرات الناشئة والمرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للدول، قد تؤثر بشكل مباشر على السلوك التصويتي للدولة فى المنظمات الدولية. من ناحية أخري، يرتبط السلوك التصويتي بالاتفاق فى التوجهات داخل الأمم المتحدة ويرتبط بعضوية الدولة فى تنظيم إقليمي معين أو انتمائها لكتلة تصويتية ما.

أدركت إسرائيل أهمية القارة الأفريقية بوصفها أحد ساحات إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، ولاسيما مع بروز دور الكتلة الأفريقية فى الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ أثناء التصويت على قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمساواة بين الصهيونية والعنصرية.

شنت إسرائيل عملية الرصاص المصبوب ضد حركة حماس (تصنفها الولايات المتحدة الامريكية منظمة إرهابية أجنبية) في قطاع غزة يوم 27 ديسمبر 2008. عقد مجلس الأمن الدولى جلسة خاصة لمناقشة العدوان الإسرائيلي . وأصدر القرار 1860 (2009)، يدعو إلى وقف فورى ودائم لإطلاق النار فى قطاع غزة وهو ما يفتح الطريق أمام الأمم المتحدة لتستأنف على وجه السرعة إيصال المعونة الإنسانية والمواد الطبية والغذائية ولابد لجميع الأطراف فى إسرائيل وقطاع غزة مراعاة هذا الجهد الإنسانى، والانتقال سريعاً إلى عملية إعادة بناء ما تم تدميره فى العمليات العسكرية، كما أن الأمم المتحدة مستعدة للمساهمة فى عملية إعادة البناء ودعمها.

المشكلة البحثية :

حاول البحث تحليل نمط السلوك التصويتى للدول الأفريقية جنوب الصحراء فى الأمم المتحدة تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة، إلا أن السلوك التصويتى لدول أفريقيا جنوب الصحراء يغلب عليها الاتجاه الفردى وهو ما يؤثر على فاعلية الموقف الأفريقى فى إطار الأمم المتحدة، ولهذا فإن الإشكالية تتعلق بمدى إمكانية تحقيق التوازن بين

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غـــزة

سياسات الإتحادالأفريقى ومصالح الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وبما يسهم فى زيادة فاعلية الإتحادداخل الأمم المتحدةفيما يتعلق بالقضايا الإسرائيلية.

أهمية البحث :

تبرز الأهمية العلمية والعملية للبحث من خلال تحقيق ما يلي:

على المستوي العلمي: تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث فى دراسة المؤشرات الدالة على السياسة الخارجية للدول من خلال تحليل السلوك التصويتي للدول باعتباره أحد مصادر البيانات الأساسية فى دراسات السياسة الخارجية لتحليل سلوك الدول، وكذلك تحليل اتجاهات العلاقات الدولية بين متغيري البحث فى ضوء الحديث عن محددات وآليات هذه السياسة.

ومن الناحية التطبيقية: تنبع أهمية البحث كون الدول الأفريقية جنوب الصحراء تشكل واحدة من أهم الكتل التصويتية فى الأمم المتحدة القادرة على إحداث تغيير فى صناعة القرارات الدولية. ومن هنا فإنه لابد من التركيز على السياسة الخارجية للدول الأفريقية جنوب الصحراء باعتبار أن السلوك التصويتى هو تجسيد لإرادة الدول بشأن ما يطرح من قضايا وأحد مظاهر التعبيرعن سلوك الدول الخارجى.

أهداف البحث:

1- محاولة فهم وتحليل السلوك التصويتي للدول الأفريقية جنوب الصحراء الحرب على غزة.

2- محاولة رصد مدى تأثير الاتجاه التصويتى للدول الأفريقية جنوب الصحراء خلال التصويت على الحرب على غزة في أجهزة الأمم المتحدة.

تساؤلات البحث:

يكمن التساؤل الرئيسي فى: ما تأثير السلوك التصويتى لدول أفريقيا جنوب الصحراء على القضايا الإسرائيلية فى الأمم المتحدة؟

مجلة الدراسات الإفريقية 512

وينبثق من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تتمثل فى الآتي:

1- ما هي أنماط السلوك التصويتى للدول الأفريقية جنوب الصحراء فى الأمم المتحدة؟

2- كيف تؤثر طبيعة القضايا المطروحة فى الأمم المتحدة على اتجاهات التصويت للدول الأفريقية جنوب الصحراء؟

3- ما هو مدى اختلاف نمط التصويت فى الأجهزة التابعة للأمم المتحدة للدول الأفريقية جنوب الصحراء تجاه القضايا الإسرائيلية؟

4- كيف تؤثر طبيعة العلاقات الإسرائيلية الأفريقية على السلوك التصويتي لدول أفريقيا جنوب الصحراء على القضايا الإسرائيلية فى الأمم المتحدة؟

منهج البحث :

تقتضى طبيعة الموضوع والمشكلة البحثية وفروض البحث أن يتم الاعتماد على التكامل المنهجى فكون البحث يعنى بتحليل سلوك الدول التصويتى فى المنظمات الدولية فقد رُوعى استخدام الاقتراب السلوكى، وأيضاً لارتباط البحث بتحليل العلاقات الدولية ضمن الأطر الدولية والإقليمية فانه لابد من استخدام منهج تحليل النظم، ولاشتمالها على البيانات والأرقام، لذا تم الاستعانة بأداة الإحصاء.

يتناول البحث مشروعات القرارات والسلوك التصويتى للدول الإفريقية جنوب الصحراء من خلال ثلاثة مطالب تتمثل فى:

- **المطلب الأول:** موقف مجلس الأمن من الصراع فى قطاع غزة .
- **المطلب الثانى:** موقف الجمعية العامة فى الحرب عل بقطاع غزة.
- **المطلب الثالث:** مجلس حقوق الإنسان والحرب على قطاع غزة.

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غـــزة

المطلب الأول: موقف مجلس الأمن من الصراع فى قطاع غزة

أطاحت حركة حماس، بحركة فتح فى غزة فى يونيو 2007، وفرضت سيطرتها الكاملة على القطاع، والاستيلاءعلى السلطة فى قطاع غزة، وهو ما أدى لبدء حقبة جديدة من العلاقات الإسرائيلية والفلسطينية، حيث أغلقت إسرائيل حدودها مع غزة، الأمر الذى يشير إلى أن حركة فتح لم تعد توفر الأمن في القطاع(1). وكانت تأمل إسرائيل أن يقوض الحصار من شعبية حماس وفى خلال ذلك، واصلت حماس إطلاق الصواريخ على المستعمرات الإسرائيلية الواقعة بالقرب من حدود غزة، فى مقابل رد إسرائيل بالغارات الجوية.

أعلنت حماس وإسرائيل موافقتها على مقترح مصر باتفاق هدنة للتهدئة من على أن يدخل حيز التنفيذ اعتبارا من 19 يونيو 2008، حيث ستوقف حماس إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على البلدان الإسرائيلية مقابل أن توقف إسرائيل غاراتها الجوية على غزة وتخفف الحصار الاقتصادى المفروض عليها(2).

خفضت حماس من عدد الهجمات الصاروخية على إسرائيل ولكن لم توقفها بالكامل، كما رفضت إطلاق سراح جلعاد شليط الذى تم أسره في عام 2006، وحاولت مصر تمديد وقف إطلاق النار والهدنة قبل انتهائه افى 9 ديسمبر 2008 ولكن باءت جهودها بالفشل، وسط اتهامات من كلا الجانبين بقيام الطرف الأخر بحرق شروط الهدنة(3).

فى 24 ديسمبر 2008 أطلقت حماس 88 صاروخاً على المستعمرات الإسرائيلية، وأيضاً خلال يوم 25 ديسمبر أطلقت 44 صاروخاً على نفس الأهداف(4).

---

(1) Isabel Kershner, Abbaas Primer Tells Israel to Reopen Gaza, New York Times, 14 December 2007.

(2) Isabel Kershner, Israel Agrees to trace with Hamas on Gaza , New York Times, 18June 2008.

(3) عملية الرصاص المصبوب التى تقوم بها إسرائيل فى غزة، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 18 يناير 2009. على الرابط: https://cutt.us/NYMHA.

(4) Johannes Haushofer and Others Both Sides Relations in the Israel-Palestinian Conflict, National Academy of Sciences, Vol 107,No.42,2010. Retrieved from: https://cut.us/y1PKG .

مجلة الدراسات الإفريقية 514

شنت إسرائيل عملية الرصاص المصبوب ضد حركة حماس (تصنفها الولايات المتحدة الامريكية منظمة إرهابية أجنبية) في قطاع غزة يوم 27 ديسمبر 2008 ، بدأت العملية العسكرية بالضربات الجوية ضد أهداف محددة مسبقة للحركة بالإضافة إلى مخازن الأسلحة والذخائر والمنشأت العسكرية ، كما تم استهداف البنية التحتية التى يعتقد أنها تدعم حركة حماس ، وكذلك الانفاق على طول الخطوط مع مصر ، وأشار عدد من المراقبين أن قائمة الأهداف كانت فضفاضة بشكل كبير، إضافة إلى أن إسرائيل لم تميز بين ما هو أهداف مدنية وأخرى عسكرية كما تم قتل عدد من قادة حماس ومن أبرزهم وزير دخلية حماس سعيد صيام[1].

اعتبارا من 3 يناير 2009، وسعت إسرائيل من عملياتها البرية وبدء الهجوم البرى بهدف تدمير مواقع الصواريخ فى غزة، واستولت القوات الإسرائيلية على أهداف عسكرية فى شمال قطاع غزة، وفرضت حصاراً حول القطاع وفى محاولة لإظهار كفاءة قواتها القتالية والتأهب لاستخدامها، أعلنت الحكومة الإسرائيلية فى 11 يناير 2009 بانضمام قوات الاحتياط التابعة لجيش الدفاع الإسرائيل إلى العمليات العسكرية[2].

استمر القتال في مدينة غزة على مدار الأسبوع التالي وشنت إسرائيل غازات جوية وبرية على جنوب غزة، ولم تكن حماس جاهزة للتعامل مع استخدام إسرائيل للقوة المفرطة واستولت القوات الإسرائيلية على المواقع المجهزة لحماس، وفى 17 يناير 2009 أعلنت إسرائيل الانسحاب من جانب واحد والذى أكتمل بحلول 21 يناير 2009[3].

(1) Jim Zanotte, Israel and Hamas: Conflict in Gaza (2008 - 2009), Congressional Research Service Reportfor Congress, United States Congress,Washnton Dc,19 Feb 2009,p.2 .

(2) رفائيل كوهين، وأخرين، **من عملية الرصاص المصبوب إلى عملية الجرف الصامد ، دروس من حروب إسرائيل في غزة**، مؤسسة راند ، سانتا مونيكا كاليفورنيا، 2007، ص 24 على الرابط: https://cutt.us/wvFJO.

(3) رفائيل كوهين، وأخرين،**المرجع السابق، ص 25**.

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غزة

أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة والتى استمرت لمدة 22 يوماً، إلى استشهاد 1326 فلسطينياً، وجرح 5450، وتدمير كامل للبنية التحتية وخسائر مادية بلغت 2 مليار دولار وذكرت البيانات الإسرائيلية عن عشرة قتلى من الجنود وأربعة من المدنيين الإسرائيليين(1).

عقد مجلس الأمن جلسته رقم (6063) فى الثامن من يناير 2009 ، بناء على مشروع القرار رقم (S/2009/23) الذى قدمته بريطانيا، والذى يتلاءم مع الحالة شديدة الخطورة فى الشرق الأوسط لذا فإن المشروع يتضمن المبادئ الإطارية حول كيفية الخروج من الأزمة، من خلال إنهاء إطلاق الصواريخ وانهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية والوقف الدائم لإطلاق النار، بالإضافة إلى فتح المعابر اتخاذ تدابير فعالة ضد التجارة فى الأسلحة، وقد تبنت دول الإتحادالأوروبىالاقتراح، وأيضاً ناقشه الرئيس الفرنسى "ساركوزى" مع قادة دول منطقة الشرق الأوسط خلال زيارته للمنطقة، وأيضاً قدمت مصر خطة للسلام بين الطرفين، وأشاد مشروع القرار بتلك الجهود والاتصالات الجارية بين إسرائيل ومصر(2).

قبل انعقاد جلسة التصويت على مشروع القرار البريطانى طلبت كل من مصر، وإسرائيل، والسعودية، وفلسطين، دعوتهم إلى المشاركة فى النظر بجدول أعمال المجلس، وهو الأمر الذى تمت الموافقة عليه دون أن يكون لهم الحق فى التصويت، وذلك وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة 37 من النظام الداخلى المؤقت للمجلس(3). وتم طرح مشروع القرار للتصويت وجاءت نتيجة التصويت كما يلى:

---

(1) **انعكاس العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة على الوضع الداخلى**، التقرير الأستراتيجى الفلسطيني 2008، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات – بيروت ، 2009، ص 59.

(2) United Nations, Security Council, Digital Library, resolution Draft, Document No.(S/2009/23), 8 January 2009 .

(3) United Nations, Security Council, Digital Library, meeting record, **Document No.(S/PV.6063),** 8 January 2009 .

مجلة الدراسات الإفريقية 516

جدول رقم (1): تصويت مجلس الأمن على مشروع القرار رقم (S/2009/23)

مؤيد (14)	معارض (0)	ممتنع (1)
روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، ليبيا، فيتنام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، النمسا، اليابان.	لا يكن	الولايات المتحدة الأمريكية

Source: United Nations, Security Council, Digital Library, Voting Record,8 January 2009.Retrived from: https://cutt.us/KrVOJ .

بتحليل نتيجة التصويت نجد أن عدد 14 دولة مؤيدة للقرار في مقابل امتناع الولايات المتحدة الأمريكية، وتم اعتماد مشروع القرار برقم 1860 (2009)، أما عن تصويت الدول الأفريقية جنوب الصحراء أيدت كل من أوغندا، وبوركينا فاسو مشروع القرار، وبنسبة تصل إلى 14٪ من إجمالى الدول المؤيدة للقرار. ويدعو القرار 1860 (2009)، إلى وقف فورى ودائم لإطلاق النار فى قطاع غزة وهو ما يفتح الطريق أمام الأمم المتحدة لتستأنف على وجه السرعة إيصال المعونة الإنسانية والمواد الطبية والغذائية ولابد لجميع الأطراف فى إسرائيل وقطاع غزة مراعاة هذا الجهد الإنسانى، والانتقال سريعاً إلى عملية إعادة بناء ما تم تدميره فى العمليات العسكرية، كما أن الأمم المتحدة مستعدة للمساهمة فى عملية إعادة البناء ودعمها .

كما أشارت "سوزان رايس" ممثل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن أن الإدارة الأمريكية قد ارتأت من الأهمية أن تنظر لنتائج الجهود المصرية لترى ما قد يدعمه القرار 1860 (2009)، لذلك اخترنا الامتناع عن التصويت، ولكن بعد قدر كبير من التفكير ارتأينا أن القرار الذى نؤيده نصه، وأهدافه ونؤيد ما يرمى إليه تماماً. وينبغى أن يسمح له بالمضى قدماً، وأعتقد أن المجلس بذلك وضع خريطة طريق لإحلال سلام مستدام ودائم فى قطاع غزة[1].

(1) **Idem**.

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غــزة

وأكدت أوغندا أنها صوتت لصالح القرار نظراً للحاجة الملحة إلى وضع حد للأعمال القتالية والمأساة الإنسانية في قطاع غزة، وأعربت عن رضاها عن القرار المتوازن والذى ينص على "الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار" ولا بد أن يحظى باحترام كامل من كل الأطراف، وحماية المدنيين وتوصيل المساعدات الإنسانية، كما أن نتيجة التصويت تعكس أهمية القرار الذى تم التوصل إليه بتوافق الآراء، وبما يشير إلى وعى أعضاء المجلس لمسئولياته عن صون السلم والأمن الدوليين وبما لا شك فيه فإن التطورات الأخيرة فى الشرق الأوسط تذكر المجلس بدوره الهام فى السعى لتحقيق السلام الشامل من خلال حل الدولتين(1)

أما بوركينا فاسو الممثل الثاني لأفريقيا جنوب الصحراء فى مجلس الأمن فقد عبر مندوبها عن ترحيب بلادهباعتماد القرار 1860(2009)، ويعتقد أنه كان على مجلس الأمن أن يتحرك مبكراً فى ضوء الأحداث الجارية فى غزة وما يترتب عليها من أثار إنسانية خطيرة ولهذه الأسباب انضمت بوركينا فاسو إلى قائمة الدول التى دعمت مشروع القرار الذى عبر عن إدارة مجلس الأمن للمساهمة فى وضع حد لمعانة السكان المدنيين فى غزة كما تأمل أن يسهم هذا القرار فى نجاح المبادرات الجارية وأن يحقق حلاً سياسياً ودائم للصراع الإسرائيلى – الفلسطينى.

المطلب الثانى: موقف الجمعية العامة في الحرب على قطاع غزة

بانتهاء جلسة مجلس الأمن واعتماد القرار بعدد 14 صوت مؤيد مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، صدر قرار رئيس الجمعية العامة، باستئناف عقد الدورة الاستثنائية العاشرة الطارئة، لمناقشة مشروع القرار رقم(A/ES-10/L.21) والذى قدمته الأكوادور وبمشاركة فنزويلا وإندونيسيا وماليزيا وسوريا والجزائر ونيكاراجوا والسنغال. وعقدت الجلسة رقم 36 للدورة الاستثنائية العاشرة يوم 16 يناير 2009، وطلبت إسرائيل إجراء التصويت على مشروع القرار خاصة وأنه لا يوجد توافق فى الآراء حول النص الوارد فى الوثيقة (A/ES-10/L.21). وبناءً على ذلك، قرر رئيس الجلسة

---

(1) **Idem** P.10.

مجلة الدراسات الإفريقية 518

ووفقاً للمادة 36 من النظام الداخلى للجمعية العامة سحب تقديمه لمشروع القرار وهو الأمر الذى رفضته الدول التى تبنت المشروع وطلبت هذه الدول ويمثلها الإكوادور البدء فى التصويت على مشروع القرار وتدخلت مصر وطلبت من الدول تأييد مشروع القرار الذى قدمته بعد التفاوض والاتفاق مع كل من فلسطين والإتحادالأوروبى وينبغى أن يطرح للتصويت النص الذى جرى التفاوض بشأنه على مدار اليوم مع الإتحاد الأوروبى وأوضح مندوب مصر أن مشروع قرارها يطابق المشروعين المعروض مع إدخال تعديلات حتى يحصل المشروع على تأييد غالبية الدول الأعضاء كما طلب عدم تأييد المشروع الذى قدمته الأكوادور غيرها من الوفود لأنه فى حالة طرح المشروعين سيؤدى إلى حدوث انقسام فى الجمعية العامة ومن ثم تتملص إسرائيل من مسئوليتها وتتجاهل جميع الإجراءات التى تحاول أن تتخذها[1].

ووفقاً لنص المادة 91 من النظام الداخلي للجمعية العامة والتي تنتهى إلى أنه إذا قُدم اقتراحان أو أكثر فى مسألة واحدة يجرى التصويت على الاقتراحات حسب ترتيب تقديمها مالم تقرر الجمعية العامة غير ذلك وللجمعية العامة بعد التصويت أن تقرر ما إذا كانت ستصوت على الإقتراح الذي يليه فى الترتيب أم لا[2].

اولًا– التصويت علي المقترح المصري

دعمت فرنسا المشروع المصرى والذى توافق عليه كل من فلسطين والإتحاد الأوروبى لأجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار فى أسرع وقت ممكن يؤدى إلى سلام فورى ليس فى فلسطين وغزة فحسب بل وفى المنطقة بأسرها وطلب ممثل فرنسا طرح مشروع القرار للتصويت عليه. رفضت الأكوادور سحب مشروع القرار، ولكن وافقت على إلغاء التعديلات التى تم إدخالها ووافقت عليها الدول الداعمة للمشروع،

(1) United Nations, GA, 10th Emergency special Session, Session No.36, document No.(A/Es-10/PV.36), 16 January 2009.P. 2.

(2) United Nations, **Rules of procedure of the General Assembly (Embodying by the General Assembly up to and including its Seventy-forth Session)**, Document No.(A/520/Rev.19), Voting in proposals, Rule 91, New York 2021, P.25.

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غـــزة

وطلبت طرحه للتصويت أولاً قبل المشروع المصرى، وهو الأمر الذى رفضته مصر، وطلبت اعطاء الأولوية للتصويت على مشروع قرارها (A /ES- 10/L.21/ Rev). بمعنى قبول مصر طرح المشروعين المقدمين منها ومن الأكوادور ولكن يتم طرح مشروعها أولاً للتصويت وتم بدء عملية التصويت على المقترح المصرى بطرح مشروعها أولاً للتصويت(1).

جدول رقم (2): تصويت الجمعية العامة على مشروع القرار رقم(A /ES- 10/L.21/ Rev) أولا

مؤيد (22)	معارض (0)	ممتنع (5)
بنين، بوركينا فاسو، بوروندى، جزر القمر، الكونغو، إريتريا، إثيوبيا، غينيا، كينيا، مدغشق، مالى، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيراليون، سوازيلاند، توجو، أوغندا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى .	لا يكن	بوتسوانا، ساحل العاج، ليسوتو، النيجر، جنوب أفريقيا

Source: United Nations, General Assembly, Session 36, Document No.(A/ES-10/PV.36), 16 January 2009, P.10.

بتحليل التصويت على الطلب المصرى بطرح التصويت على مشروع القرار المقدم من مصر أولاً اعتمد الاقتراح بأغلبية 112 دولة منها 22 صوتاً للدول محل الدراسة وبنسبة 20 ٪ من إجمالى الدول المؤيدة، فى مقابل 10 أصوات ليس بينهم أياً من الدول الأفريقية، مع امتناع عدد 20 عضواً عن التصويت منهم عدد 5 أعضاء من الدول محل الدراسة وبنسبة 25 ٪ من إجمالى الدول الممتنعة، أما عن مؤشر الانسجام بين الدول الأفريقية جنوب الصحراء فقد بلغ 76 ٪، جدير بالذكر أن وفد دولة جيبوتى أبلغ الأمانة العامة بأنها كانت تعتزم الامتناع عن التصويت بدلاً من عدم التصويت وهو الأمر الذى لا يغير فى نتيجة التصويت النهائى على الاقتراح .

---

(1) United Nations, General Assembly, Session 36, **Document No.(A/ES-10/PV.36)**, 16 January 2009, PP. 3-9.

مجلة الدراسات الإفريقية 520

طُرح مشروع القرار المصرى للتصويت، والذى جاء بعنوان "قرار الجمعية العامة بتأييد الوقف الفورى لأطلاق النار وفقا لقرار مجلس الأمن 1860(2009)"، وأعرب المشروع عن القلق الشديد إزاء التطورات على الأرض منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 1860(2009) الصادر فى 8 يناير 2009، وبصفة خاصة إثر العملية العسكرية المكثفة فى قطاع غزة التى تسببت فى وقوع خسائر فادحة فى الأرواح بين المدنيين، وقصف مقر الأمم المتحدة وأماكن عمل وسائط الأعلام وهياكل الخدمات الأساسية العامة[1].

وبعد طرح مشروع القرار المقدم من مصر والوارد فى الوثيقة (A/ES-10/L.21/REV)، للتصويت على أعضاء الجمعية العامة كانت نتيجته كالآتى:

جدول رقم (3): تصويت الجمعية العامة على مشروع القرار رقم (A /ES- 10/L.21/ Rev) نهائي

مؤيد (26)	معارض (0)	ممتنع (2)
أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندى، جزر القمر، الكونغو، إريتريا، إثيوبيا، جامبيا، غينيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، توجو، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى .	لا يكن.	ساحل العاج – نيجيريا

Source: United Nations, General Assembly, Digital Library, Voting Record, Resolution No.(A/ES-10/18),16 January 2009. Retrieved from: https://cutt.us/ySmF9.

(1) United Nations,GA, 10th Emergency special Session,Draft **Resolution" General Assembly Resolution Supporting the immediate ceasefire according Security Council Resolution 1860(2009)**.

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غـــزة

بتحليل نتيجة التصويت نجد أن مشروع القرار قد حصد أغلبية مؤيدة بإجمالى عدد 142 صوتاً منهم 26 دولة وبنسبة تمثل 19٪ من إجمالي الدول المؤيدة للقرار، فى مقابل 4 أصوات ليس منهم أياً من الدول محل الدراسة، مع امتناع عدد 8 أعضاء منهم 2 عضو تمثل نسبة 25٪ من إجمالي الدولة الممتنعة عن التصويت، أما عن مقياس الانسجام فقد بلغ 89,6٪ وهو ما يوضح الانسجام بين دول المجموعة الأفريقية تجاه التصويت على مشروع القرار، وبانتهاء التصويت أبلغ وفد دولة جيبوتى الأمانة العامة بأنه كان ينوى التصويت مؤيداً للقرار وهو الامر الذى لا يغير من نتيجة التصويت فى شيء، وأيضاً تقدمت الرأس الأخضر بعد انتهاء التصويت بشكوى أنه على الرغم من قيام مندوب الدولة بالتصويت على مشروع القرار إلا أنه لم يسجل التصويت له، وأوضحت الأمانة العامة أن قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/63/4)، الصادر في 13يناير 2009، والذى يسمح لعدد من الدول بالتصويت على الرغم من عدم سداد المتأخرات المالية المستحقة على تلك الدول ومنها(جزر القمر، أفريقيا الوسطى، سان تومبرنسيب، الصومال، غينيا بيساو، ليبيريا) وذلك حتى نهاية الدورة 63(1).

تم اعتماد مشروع القرار برقم (A/ES-10/18) فى 16 يناير 2009، وعلى الرغم من تصويت جامبيا بالموافقة على تمرير مشروع القرار إلا أن وفدها فى الجمعية العامة أوضح أن هناك سابقة خطيرة قد حدثت وهى التصويت على مشروع قرار تم تعديله على القرار الأصلى، ويقصد أن ما تم التصويت عليه هو مشروع القرار المصرى بدلاً من مشروع القرار المقدم من الأكوادور وإجرائياً كان لا بد أن تكون مصر هى إحدى الدول التى قدمت المشروع الأصلى حتى يمكنها التعديل وتقديم مشروع قرارها(2).

---

(1) United Nations, General Assembly, Voting Record, **Resolution (A/RES/63/4),** 13 October 2008. Retreived from: https://cutt.us/OK.

(2) United Nations, General Assembly, Session 36, **Document No. (A/ES-10/PV.36)**, Lipd, PP. 13.

522 مجلة الدراسات الإفريقية

ثانيًا– موقف الجمعية العامة فى تقرير لجنة " جولد ستون".

تنفيذاً لقرار مجلس حقوق الإنسان، بعرض تقرير اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، تم تقديم مشروع القرار(A/64/L.11)، فى 5 نوفمبر 2009، بعنوان "متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق بشأن النزاع فى غزة"، وقد اعتبرت الدول التى تقدمت بالمشروع ومن بينها: جنوب أفريقيا، السنغال، الصومال. أن التقرير صريحاً وشفافاً ويدين إسرائيل لارتكابها جرائم حرب فى عدوانها الأخير على قطاع غزة وهو ما أثبته التقرير من التحقيقات التى أجراها فريق البعثة الأممية، كما أن التقرير وثيقة لا يمكن اغفالها وينبغى لجميع الأطراف النظر على نحو مسئول وجدى فى توصياته، وبالنظر إلى تقرير البعثة يشير إلى أن محادثات السلام فى الشرق الأوسط يجب ألا تؤجل وألا تخضع للشروط المسبقة وذلك بهدف التوصل إلى حل شامل ونهائى للصراع في الشرق الأوسط[1].

طالبت إسرائيل قبل بدء التصويت على مشروع القرار بتحديد من هو الجانب الفلسطينى، والواردة فى الفقرة الرابعة من مشروع القرار، والذى سيكون مسئولاً عن إجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها ووفقاً للمعايير الدولية، هل ستكون السلطة الفلسطينية التى تم طردها من قطاع غزة، أم حركة حماس والتى اتهمتها بالإرهابية والتى تنتهك المعايير الدولية"، وترفض الاعتراف بإسرائيل، وتقوض مسار عملية السلام[2].

أكدت إسرائيل أن موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقرير "جولد ستون"، هو أمر مرفوض، كون القرار يؤيد ويعطى الشرعية لتقرير معيب ومنحاز ومتحامل، أصدره مجلس حقوق الإنسان الفاقد للمصداقية، كما أن موافقة الجمعية العامة على مشروع القرار يمثل ذريعة لضرب إسرائيل فى الأمم المتحدة، ويضر بأى عمل دبلوماسى فى المنطقة[3].

---

(1) United Nations, General assembly, Sixty-fourth Session, Agenda Item 64, Follow –up to the report of the United Nations Fact-Finding Mission on Gaza Conflict.**Draft Resolution No.(A/64/L.11)**, 2 November2009.

(2)**Prime Minister Netanyahu's Statement regarding the Human Rights Council vote on the Goldstone Report**, Israel Ministry Of Foreign Affairs, 1 Octiber 2009. Retreived from:https://cutt.us/xoqZg.

(3) Analsis and observations of Israel, in response to the report of the Goldstone Commission to investigate of operation"Cast Lead, Israel

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غزة

تم طرح مشروع القرار للتصويت، وجاءت نتيجته كما يلى:

جدول رقم (4): تصويت الجمعية العامة على مشروع القرار رقم (A/64/L.11)

مؤيد (30)	معارض (0)	ممتنع (7)
أنجولا، بنين، بتسوانا، أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، جيبوتى، إريتريا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليسوتو، مالاوى، مالى، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى.	لا يكن.	بوركينا فاسو، أوغندا، بوروندى، الكاميرون، ليبيريا، إثيوبيا، كينيا، سوازيلاند.

Source: United Nations,General Assembly**, Voting Record, Follow-Up to Report Of UN fact-Finding mission on the Gaza Conflict**, 5 November 2009.

بتحليل نتيجة التصويت، يتضح أنه تم اعتماد مشروع القرار (A/64/L.11)، بأغلبية 114 صوتاً منهم 30 صوت من الدول محل الدراسة وبنسبة 27٪، فى مقابل 18 صوتاً ليس من بينهم دولة أفريقية، مع امتناع عدد 44 عضواً منهم 7 أعضاء محل الدراسة وبنسبة 16٪ وبلغ مقياس الانسجام التصويتى 72٪. صدر قرار الجمعية العامة برقم (A/RES/164/10)، فى 5 نوفمبر 2009، مع إدراج القرار للمناقشة ومتابعة تنفيذه فى الدورة القادمة.

بصدور القرار، عقدت الجلسة العامة رقم 72 يوم 26 فبراير 2010 مع إدراج مشروع القرار (A/64/L.48) بشأن متابعة تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع فى قطاع غزة (A/HRC/12/48)، والذي جاء بعنوان "المتابعة الثانية لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق بشأن النزاع فى قطاع غزة"، وهو ما يعد المتابعة الإجرائية للقرار الصادر عن الجمعية العامة برقم (A/RES/64/10)، والصادر فى 5 نوفمبر

Ministry Of Foreign Affairs, 16 September 2009. Retrieved from: https://cutt.us/tw0BJ.

مجلة الدراسات الإفريقية 524

2009. أكد مشروع القرار المطروح للتصويت، الحاجة إلى ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الإنسانى الدولى، وقانون حقوق الإنسان، من أجل الحيلولة دون الإفلات من العقاب وضمان العدالة وردع ارتكاب المزيد من الانتهاكات وضرورة تحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية من أجل الوصول إلى الهدف النهائى المتمثل فى تحقيق السلام الدائم والاستقرار فى الشرق الأوسط[1].

تم طرح مشروع القرار (A/64/L.48)، بشأن المتابعة الثانية لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق بشأن النزاع فى غزة للتصويت وكانت نتيجة التصويت كما يلى:

جدول رقم (5): تصويت الجمعية العامة على مشروع القرار رقم (A/64/L.48)

مؤيد (15)	معارض (0)	ممتنع (4)	غياب (28)
الكونغو، جيبوتى، الجابون، كينيا، مدغشقر، مالى، موريشيوس، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، السنغال، جنوب أفريقيا، أوغندا، زيمبابوى.	لايكن.	بوركينا فاسو، بوروندى، ساحل العاج، ليبيريا.	أنجولا، بنين، بتسوانا، الكاميرون، الرأس الأخضر، أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، إرتيريا، إثيوبيا، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليسوتو، مالاوى، ناميبيا، رواندا، ساوتومى وبرينسيب، سيشل، سيراليون، الصومال، سوازيلاند، توجو، زامبيا، تنزانيا.

Source: United Nations,Dag Hammarskjold Library**, Index of Proceeding of the General Assembly,** Sixty-four Session 2009/210, New York, 2011.

(1)United Nations, General assembly, Sixty-fourth Session, Agenda Item 64, Second Follow –up to the report of the United Nations Fact-Finding Mission on Gaza Conflict.Draft Resolution No.(A/64/L.48), 23 February 2010.

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غـــزة

بتحليل نتيجة التصويت، يتضح ارتفاع نسبة الغياب للدول الأفريقية والتى بلغت تغيب عدد 28 دولة عن التصويت وبنسبة غياب تصل إلى 58٪، وعلى الرغم من ذلك تم اعتماد مشروع القرار بأغلبية 98 صوتاً منهم عدد 15 صوت للدول محل الدراسة وبنسبة 15 ٪ من إجمالى الدول المؤيدة لمشروع القرار، فى مقابل 7 أصوات معارضة للقرار، ليس من بينهم أياً من الدول محل الدراسة، مع امتناع 31 عضواً عن التصويت منهم 4 أعضاء محل الدراسة وبنسبة تمثل 12٪ من إجمالى الدول الممتنعة عن التصويت، ومثل مقياس الانسجام 68,4٪، وأُعتمد القرار برقم (A/RES/64/254)، فى 26 فبراير 2010. وأعلنت أوغندا أنها صوتت بتأييد القرار اقتناعا منها بأن على المجتمع الدولى تشجيع الطرفين على القيام بتحقيقات موثوقة فى مجريات الصراع فى قطاع غزة ولكن ذلك لا يغير بأى حال موقفها السابق المتمثل، فى الامتناع عن التصويت فيما يتعلق بالقرار (A/RES/64/10).

المطلب الثالث: مجلس حقوق الإنسان والحرب على قطاع غزة

بعد اقرار مجلس الأمن الدولى القرار 1860 (2009) في 8 يناير2009، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية العاشرة رقم (A/ES-10/18) بتاريخ 16 يناير2009، تزايدت الدعوات للتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان فى فترة الحرب على قطاع غزة وهو ما تجسد فى موافقة مجلس حقوق الإنسان فى قراره رقم (A/HRC/S-9/2) بتاريخ 12يناير 2009،على إرسال لجنة لتقصى الحقائق إلى قطاع غزة.

أصدر رئيس مجلس حقوق الإنسان فى 3 أبريل 2009 قراره بتشكيل بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق بشأن النزاع فى غزة وتحددت مهمة البعثة فى التحقيق فى جميع انتهاكات حقوق الإنسان الدولى والقانون الإنسانى الدولى، التى قد تكون ارتكبت فى أى وقت فى سياق العمليات العسكرية التى جرى القيام بها فى قطاع غزة فى أثناء الفترة من 27 ديسمبر 2008 إلى 28 يناير 2009 سواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثنائها أو بعدها.

526 مجلة الدراسات الإفريقية

جرى التحقيق فى 36 واقعة وتم جمع المعلومات من مصادر مختلفة تمثلت فى المقابلات الشخصية، والجماعية، والزيارات الميدانية للمواقع، وتحليل للصور الفوتوغرافية، وصور الفيديو، وصور الأقمار الصناعية، والتقارير الطبية، وكان حجم البيانات التى تم جمعها هائلاً فقد تم جمع 10 آلاف صفحة، 30 شريط فيديو، 1200 صورة فوتوغرافية، 188 مقابلة فردية، 300 تقرير ،30 شهادة عامة[1]، وقد تناول التقرير فى معظم فقراته الانتهاكات الإسرائيلية بينما خصص بعض فقراته لحركات المقاومة الفلسطينية، حيث أشار إلي الأسلحة التي يتم استخدامها ضد المدنيين، واستخدام المدنيين كدروع بشرية وهو ما يمثل انتهاكا للقانون الإنسانى الدولى، كما أن الهجمات على مستودعات الأمم المتحدة يُعد انتهاكا للقانون الدولي.

علي الجانب الآخر، أشار التقرير إلى أن حركات المقاومة الفلسطينية، الجماعات الفلسطينية المسلحة كانت تتواجد فى مناطق حضرية أثناء العمليات العسكرية وأطلقت الصواريخ، وربما أن المقاتلين لم يميزوا أنفسهم تمييزاً كافيا عن السكان المدنيين، لكن بعثة الأمم المتحدة لم تعثر على أدلة أن الجماعات المسلحة وجهت المدنيين إلى مناطق الهجمات أو أجبرت المدنيين على البقاء قرب أماكن الهجمات، وكذلك أشارالتقرير إلى بعض أعمال العنف والانتهاكات التى مارستها حركة حماس فى قطاع غزة.

وتم إدراج تقرير "جولد ستون" ضمن مشروع قرار، للتصويت عليه فى مجلس حقوق الإنسان خلال شهر أكتوبر 2009، وتواترت أنباء عن تقديم السلطة الفلسطينية عن طريق مندوبها فى جنيف بطلب سحب مشروع القرار الذى يدعم تقرير اللجنة، قبل موعد التصويت عليه يوم 2 أكتوبر 2009، وطلب تأجيل التصويت لمدة ستة أشهر أخرى إلى مارس 2010، وقد بررت السلطة طلبها، إلى أن التأجيل جاء بناءً على طلب الدول الكبرى بالتوافق مع الكتل الرئيسية فى مجلس حقوق الإنسان بما فيها الكتل العربية، والأفريقية، والإسلامية، وعدم الانحياز، وذلك بمبرر أن هناك حاجة إلى وقت

(1)**Idem**, P.13.

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غـــزة

أطول لدراسة التقرير بشكل دقيق ومتأن(1)، وهو الأمر الذى أكده مندوب دولة قطر فى مجلس حقوق الإنسان "الشيخ خالد بن جاسم الثانى"، أن الجميع فى مجلس حقوق الإنسان فوجئ، بعد المفاوضات التنسيقية بين مختلف الكل التصويتية مع مندوب دولة فلسطين بطلب تأجيل النظر فى التقرير إلى الدورة المقبلة فى مارس 2010، وأوضح أن مندوب فلسطين تلقى توجيهات مباشرة من السلطة الفلسطينية بعدم اتخاذ أى إجراء خلال الدورة الحالية وتأجيله إلى الدورة رقم 13 فى مارس 2010(2).

على الرغم من رغبة الجانب الفلسطينى فى تأجيل طرح تقرير لجنة جولد ستون الوارد فى الوثيقة رقم (A/HRC/12/48) للتصويت، الا أنه تم طرح مشروع القرار للتصويت خلال الدورة الاستثنائية الثانية عشر لمجلس حقوق الإنسان، وقد أيد المجلس توصيات اللجنة الواردة فى مشروع قراره رقم فى (A/HRC/ S-12/1)، ودعوته جميع الأطراف المعنية بما فيها هيئات الأمم المتحدة إلى ضمان تنفيذ تلك التوصيات طبقاً لولاية كل منها ويطلب بأن تنظر الجمعية العامة فى تقرير البعثة الدولية، وأُعتمد القرار بالتصويت عليه كالتالى :

جدول رقم (6): تصويت مجلس حقوق الإنسان على مشروع القرار(A/HRC/ S-12/1)

مؤيد(8)	معارض(0)	ممتنع(3)
جنوب أفريقيا، جيبوتى، زامبيا، السنغال، غانا، موريشيوس، نيجيريا، غانا.	لا يكن.	بوركينا فاسو، الجابون، الكاميرون.

Source: United Nations, General Assembly, Human Rights Council, Twelfth Special Session,15-16 October2009, P.6.

---

(1) خالد محمود، آيات حمدان، **حماس ومصر: المأزق ومآلات العلاقة**، مجلة سياسات عربية، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، العدد السابع، مارس 2014 ص 45.

(2) The ambiguity of the postponement of Goldstone report,Accusation of the authority and the silence of the members middle east, CNN News Agency,02 Novmeber 2009. Retreived from: https://cutt.us/PW9wo.

مجلة الدراسات الإفريقية 528

بتحليل نتيجة التصويت، تبين حصول مشروع القرار على تأييد عدد 8 صوت من إجمالى 25 صوت، وبنسبة 32٪، فى مقابل 6 أصوات ليس من بينهم أحد الدول محل الدراسة، مع امتناع 3 أعضاء أفريقية من إجمالى 11 عضواً عن التصويت وبنسبة 27٪، ووصل مقياس الانسجام إلى 59٪.

تم إحالة تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصى الحقائق بشأن النزاع فى غزة رقم (A/HR/12/48)، إلى الأمين العام للأمم المتحدة حتى يتم وضعه تحت نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة. اشتمل التقرير على عدداً من التوصيات التى تهدف إلى ضمان مساءلة مرتكبى الانتهاكات، ودعا حكومة إسرائيل، إلى إجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها فى الادعاءات الكثيرة بشان انتهاكات خطيرة للقانون الإنسانى الدولى والقانون الدولى لحقوق الإنسان والتى ارتكبتها إسرائيل فى سياق عملياتها العسكرية فى قطاع غزة، الفترة من 27 ديسمبر 2008 إلى 18 يناير 2009 كما دعى أيضاً حماس إلى المبادرة بإجراء تحقيقات حقيقية فعالة فى الادعاءات بوقوع انتهاكات مع اتخاذ إجراءات بشأنها، علاوة على ذلك دعا التقرير إلى إحالة تلك القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية فى "لاهاى"، إذا لم تحقق إسرائيل وحماس فى ادعاءات جرائم الحرب الموجهة ضدهما فى غضون ستة أشهر.

في يناير 2009، عقد مجلس حقوق الإنسان[1]، دورته الاستثنائية لمناقشة مشروع القرار رقم (A/HRC/S-9/L.1)، والذى قدمته باكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر

(1) وفقاً للفقرة 7 من قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/60/251) الصادر فى 15 مارس 2006، يتألف مجلس حقوق الإنسان من 47 دولة عضواً تنتخبها أغلبية أعضاء الجمعية بالاقتراع السرى المباشر وبشكل فردى، وتستند عضوية المجلس إلى التوزيع الجغرافى العادل، وتوزيع المقاعد (مجموعة الدول الأفريقية 13 مقعد، مجموعة دول آسيا والمحيط الهادىء 13 مقعد، مجموعة دول أوروبا الشرقية 6 مقعج، مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى 8 مقعد، مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى 7 مقاعد)، وفترة ولاية أعضاء المجلس ثلاث سنوات ولا تجوز إعادة انتخابهم مباشرة بعد شغل ولايتيين متتاليتين. للمزيد الإطلاع على موقع مجلس حقوق الإنسان، بند الرئاسة والعضوية على الرابط: https://cut.us/zHUCX .

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غزة

الإسلامى، وكوبا، ومصر بالنيابة عن مجموعتى الدول العربية والأفريقية، تحت عنوان "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فى الأرض الفلسطينية المحتلة وبخاصة الانتهاكات الناشئة عن الهجمات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة المحتل"(1).

يتضمن مشروع القرار، الإشارة إلى أن العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة على نطاق واسع فى الأرض الفلسطينية المحتلة وبخاصة فى قطاع غزة، قد سببت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للسكان المدنيين فيها، كما أن الحصار الإسرائيلى المفروض على قطاع غزة، بما فى ذلك إغلاق المعابر الحدودية ووقف إمدادات الوقود والأغذية والأدوية يشكل عقاباً جماعياً للمدنيين الفلسطينيين ويؤدى إلى نتائج إنسانية وبيئية وخيمة، لذا فإن مجلس حقوق الإنسان يدين بقوة العملية العسكرية الإسرائيلية ويدعو إلى الوقت الفورى للهجمات العسكرية الإسرائيلية وسحب قواتها العسكرية من قطاع غزة ووقف استهداف المدنيين أو تدمير للبنية التحتية الفلسطينية وإنهاء الحصار الذى تفرضه وأن تفتح جميع المعابر لإتاحة وصول المعونات الإنسانية ونقلها بحرية إلى قطاع غزة المحتل.

كما قرر المجلس أن يوفد بعثة دولية مستقلة عاجلة لتقصى الحقائق يعينها رئيس المجلس للتحقيق فى جميع انتهاكات القانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى الدولى المرتكبة من قبل إسرائيل بوصفها سلطة الاحتلال ضد الشعب الفلسطينى فى جميع أنحاء الأراضى الفلسطينية وبخاصة فى قطاع غزة المحتل نتيجة للعدوان الحالى ويدعو إسرائيل إلى الامتناع عن عرقلة عملية التحقيق والتعاون مع البعثة تعاوناً كاملاً. تم طرح مشروع القرار للتصويت، وجاءت نتيجته كما يلى:

---

(1)United Nations, General Assembly, Human Rights Council, Ninth Special Session, **Draft Resolution No.(A/HRC/S-9/L.1)**, 12 January 2009.

مجلة الدراسات الإفريقية 530

جدول رقم (7): تصويت مجلس حقوق الإنسان على مشروع القرار (A/HRC/S-9/L.1)

مؤيد (11)	معارض (0)	ممتنع (1)
أنجولا، بوركينا فاسو، جنوب أفريقيا، جيبوتى، زامبيا، السنغال، الجابون، غانا، مدغشقر، موريشيوس، نيجيريا.	لا يكن.	الكاميرون.

Source: United Nations, General Assembly, Human Rights Council, Ninth Special Session, **Document No.(A/HRC/S-9/2)**, 27 February2009, P.6.

بتحليل نتيجة التصويت، يتضح اعتماد القرار بأغلبية 33 صوت منها 11 صوت للدول محل الدراسة وبنسبة تصل 33 ٪ من عدد الدول المؤيدة للقرار، فى مقابل صوت واحد لدولة كندا، مع امتناع 13 عضواً عن التصويت منهم دولة واحدة الكاميرون وبنسبة تصل إلى 7 ٪ من الدول الممتنعة، وبحساب مؤشر الانسجام التصويتى نجده يصل إلى نسبة 87 ٪ وهو ما يوضح مدى الانسجام التصويتى للدول محل الدراسة فى مجلس حقوق الإنسان .

- **خاتمة:**

نتيجة الممارسات الإرهابية الإسرائيلية والغارات التي شنتها على قطاع غزة مما أدى إلى تفاقم الصراع بين حركة حماس والقوات الإسرائيلية، تم إحالة تلك القضايا إلى الأمم المتحدة للبت فيها من خلال أجهزتها المختلفة لمحاولة صون السلام فى المنطقة.

شكلت سيطرة حركة حماس على مقاليد الأمور عام 2007 تغيرًا فى معادلة الممارسات الإسرائيلية داخل الأراضى المحتلة، وتدخل الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها لمناقشة مشروعات قرارات الملف المتعلق بالحرب علي غزة لمحاولة صون السلام في المنطقة.

ساهمت العلاقات التاريخية بين إسرائيل وإثيوبيا فى تأييد الدولة الإثيوبية لإسرائيل من خلال التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس إزاء الإطلاق العشوائى للصواريخ من جانب حركة حماس في غزة باتجاه جنوب إسرائيل.

موقف الأمم المتحدة من الحرب الإسرائيلية على غـــزة

شكل تقرير الأمم المتحدة المتعلق باعتبار إسرائيل الدولة الأكثر إدانة من قبل فى عام 2018 إلى تكثيف جهودها نحو الدول الإفريقية لتكوين حلفاء في الأمم المتحدة، من خلال تعميق العلاقات التجارية مع دول مثل جنوب إفريقيا، نيجيريا، اثيوبيا.

تعكس التباينات فى طبيعة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية مدى سعى إسرائيل المستمر لتطوير علاقتها بدول جنوب الصحراء الإفريقية من أجل بناء تكتلات تصويتية إفريقية تساعد في ترجيح كفتها داخل الأمم المتحدة.

مجلة الدراسات الإفريقية 532